

مراجعة مقال

(الانفجار العظيم .. عصر النهايات)

Article review

The big bang .. the era of endings

للباحث والمفكر المغربي: إدريس أوهلل

drisohlale@gmail.com

مراجعة: م.د. حيدر قحطان سعدون (*1)

هذه الدراسة البحثية من المنتجات الفكرية للباحث والمفكر المغربي "إدريس أوهلل" نُشرت في العام (2021) من إصدار مجموعة الأكاديميات الدولية (IAG). تتألف الدراسة من مجموع (185) صفحة موزعة على ستة محاور ومقدمة وخاتمة. وتندرج هذه الدراسة في إطار المحاولات العلمية الساعية لاستشراف المستقبل، من خلال، فهم ملامح الأزمة العالمية الحالية التي باتت تعصف - بحسب رأي الباحث - بالمؤسسات التقليدية، صنعة القرن التاسع عشر، التي خَبَرها الإنسان وألفها منذ عقود. فالعالم اليوم يشهد "عصر النهايات" لتلك المؤسسات وما رافقها من مفاهيم (كالمدرسة، الجامعة، الإعلام التقليدي، المجتمع، السوق، النقود، السياسة، الدولة الاجتماعية، والمصلحة العامة .. إلخ). إذ يناقش الباحث فكرة أن تلك المؤسسات لم تعد مناسبة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين - وهذا أصل الأزمة - ولا تفي باحتياجات العصر الجديد. على أن المقصود "بالاحتياجات" هنا ليس ما له علاقة بالأفراد العاديين، "الطبيون" كما يصفهم الباحث، وإنما احتياجات ومصالح الرأسمالية العالمية "المفترة" الساعية إلى هدم ما هو قديم لصالح إنشاء وتسويق مؤسسات ومفاهيم جديدة تتناسب مع حجم تطلعاتها "ليزداد بذلك الغني غني والفقير فقراً".

وفي الواقع، فإن التطور سمة من سمات الحياة الطبيعية، فإذا كان أحد علامات الموت الفيزيائي للكائن الحي هو التوقف عن النمو، فإن موت الكيانات الاعتبارية (كالمؤسسات، المنظمات، الدول، والأمم

¹ * مدرس (دكتوراه)/ قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين/ الجادرية/ بغداد/ العراق.

الايمل الجامعي: haidr.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

.. إلخ) يتمثل في توقفها عن التطور ومواكبة المتغيرات الجديدة. فالباحث يؤكد في المحور الأول من الدراسة الذي يحمل عنوان (فقه النهايات) على فكرة أساسية مفادها؛ أن الدورة التاريخية هي دورة الحياة والموت، أي الميلاد ثم التطور ثم القوة ثم الأزمة ثم الموت ثم الميلاد من جديد وبشكل جديد. كما أن "النهايات" يُراد بها هنا نهاية دورة تاريخية وليست نهاية للتاريخ .. فالتاريخ لا ينتهي. ولعل الباحث - في التأصيل النظري- يستلهم فكرته عن (دورة الحياة والموت) ممن سبقه من المفكرين الذين تعرضوا لمثل هذه الفكرة من جوانب مختلفة. كعالم الاجتماع المسلم "ابن خلدون" (732هـ / 1332م) الذي تحدث عن المراحل أو الأطوار الخمسة التي تمر بها الدولة منذ بداية نشوءها وولادتها وحتى نهاية هرمها وموتها، وهذه المراحل هي: "(طور الظفر والاستيلاء، طور الاستبداد، طور تحصيل ثمرات الملك، طور القنوع والمسالمة، ومن ثم طور الإسراف والتبذير)"⁽¹⁾. وكذلك المفكر الألماني "فردريك راتزل" (1844-1904م)، الذي نظر إلى الدولة بوصفها (كائن حي) ينمو ويكبر ويتوسع دون الاعتبار للقيود المكانية والاعتبارات الجغرافية⁽²⁾. وأنها (أي الدولة) في حال عجزها عن مواصلة النمو على حساب غيرها من الدول، أي عندما لا تكون قادرة على الاستمرار في دورة الحياة القائمة على الفكرة الداروينية (البقاء للأصلح)، فإنها - وفقاً لـ "راتزل" - سيكون مصيرها الموت والفناء لأنها ستكون عرضة للالتهاام من القوى الأخرى⁽³⁾.

ومن فكرة (البقاء للأصلح) ذاتها، انطلقت النظرية الليبرالية التي أكدت على أن تطور المجتمع يحتاج إلى تمكين الفرد من مزاوله أقصى درجات حريته في التصارع والمنافسة وأن البقاء للأصلح والأقوى، وأنه لكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة لا بد من انتهاج سياسة عدم التدخل Laissez – Faire، أي حرية العمل، حرية التعاقد، حرية التجارة، وحرية التنافس⁽⁴⁾. وهذه هي المبادئ ذاتها التي قامت عليها الرأسمالية العالمية "المفترة"، التي يقدمها الباحث كأحد أبرز الفاعلين - أن لم يكن أبرزهم - في لعبة الصراع القائمة، والساعين إلى التحكم بمسار الدورات التاريخية.

¹ جهاد نقي صادق، "الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية"، (العراق: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص ص 134 - 135.

² عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، (بغداد: بلا مط، 2009)، ص 50.

³ المصدر نفسه، ص 51.

⁴ رمزي زكي، "الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 20.

وبالعودة إلى الفكرة الأساسية التي يتناولها الباحث، أي عصر نهاية المؤسسات التقليدية، وفي معرض الإجابة عن تساؤل (هل هي مؤامرة عالمية؟)، لا يرجع الباحث ما يحدث إلى نظرية المؤامرة، بل انه يرى أن الإنسان يلجأ إلى أيديولوجية (أو خُرافة) المؤامرة عندما يعجز عن تقديم تفسير علمي للأحداث والتحوليات من حوله. موضحاً، ان الحياة، وفي كلمة واحدة، عبارة عن لعبة صراع. وفي كل صراع يوجد لاعبون كبار وتابعون، ولكل لاعب مشاريعه وإستراتيجيته في المواجهة. وهذا هو حال الرأسمالية العالمية "المفترة" الساعية إلى هدم، أو على الأقل، إعادة اختراع المؤسسات التقليدية (كالمدسة، الجامعة، الوظائف، والسوق .. إلخ). مدفوعة بذلك ليس فقط بهاجس "الافتراس" المالي، وهي التي ترى في كل شيء فرصة استثمارية، وإنما لعجز تلك المؤسسات عن مواكبة تطور الرأسمالية بشكلها الحالي من رأسمالية صناعية إلى رأسمالية معرفية، وبالتالي عجزها عن أداء الوظائف الجديدة التي تحتاج إليها رأسمالية القرن الواحد والعشرين. إذ ستكون المؤسسات الجديدة بشكلها الناعم الرقمي، تعمل بأنموذج ذكي ومبتكر وفق التكنولوجيات الحديثة (كالذكاء الصناعي، انترنت الأشياء، المعلومات الكمية، التخزين السحابي وغيرها). ولذلك يجب علينا (نحن الطيبون) أن نفهم الدورات التاريخية بشكل جيد ليكون لنا دور فاعل فيها. إذ يرى الباحث، انه عندما لا نتغير (نتطور) بإرادتنا ولهدف ذاتي واضح، سنتغير رغماً عنا من خلال الأزمات. فالأزمة - وفقاً للباحث- فرصة تغيير في حياة الأمم والشعوب تُنتج أشكالاً جديدة للوعي، وان كان بالطريقة الصعبة.

كما ان في عبارة "الانفجار العظيم" الظاهرة في عنوان الدراسة دلالة مجازية على "النهايات" المتعددة في مختلف المجالات وليس نهاية واحدة لمجالٍ بعينه. فالنهايات تشمل: المجال التعليمي، المجال الثقافي والإعلامي، المجال الاجتماعي ... وغيرها من المجالات التي يتناولها الباحث بالبحث والنقاش في المحاور المتلاحقة من الدراسة.

أولاً. نهايات في المجال التعليمي

"اتسم العصر الحالي بالتقدم المعرفي والتكنولوجي .. وانتشار نظم الاتصالات والاستعمال المتزايد للحاسوب والتوسع في استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت)؛ بسبب النمو المتزايد والسريع في حجم وكمية المعلومات في شتى حقول وميادين المعرفة إذ بلغ حجم المعلومات في العقود (القليلة) الماضية ما يفوق حجم المعلومات التي أنتجتها البشرية خلال عصورٍ سابقة، بينما يشهد العالم اليوم تضاعفاً في حجم هذه

المعلومات بمعدل كل (4 أو 5 سنوات). ونظراً لأهمية هذه المتغيرات بدأت الدول تشعر بالأهمية المتزايدة للتربية المعلوماتية ومحو أمية الحاسوب؛ من خلال توفير بيئة تعليمية تفاعلية تجذب الاهتمام نحو العلم والمعرفة، إذ يعد توظيف تقنية المعلومات والإنترنت في التعليم من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي. ولمواكبة مثل هذا التطور والتقدم العلمي، ولتحقيق أهداف العملية التعليمية، كان لا بد من تحسين وتطوير أساليب التدريس، وإيجاد طرق جديدة مناسبة تركز على حاجات وميول المتعلم وتتناسب مع متطلبات هذا العصر⁽¹⁾. وبالتالي نهاية الطرق التقليدية للتعليم، وربما نهاية المؤسسة المختصة بالتعليم (كالمدسة والجامعة) بالشكل الذي نعرفه اليوم. هذه الفكرة التي يعرض لها الباحث بالإشارة إلى الصور المتعددة للنهايات المتوقعة في مجال التعليم، وتشمل: نهاية المدرسة، نهاية "بيداغوجيا" التعليم (أي الطرق والممارسات الضرورية لتوصيل المعارف والمهارات والقيم)، نهاية الجامعة، نهاية التخصص، ونهاية الشهادة. فمثلاً لم يعد الحضور الإلزامي في المدرسة أو الجامعة شرطاً لازماً لإتمام عملية التعليم. إذ يمكن للإنسان من مكانه - بلا دوام حضوري - أن يمتلك أفضل الشهادات والخبرات في سنة ونصف أو سنتين وبمزيج من الكورسات المتميزة من جامعات عالمية مختلفة من خلال منصة رقمية بسعر لا يتجاوز 15% من تكلفة الاستثمار في تعليم جامعي خصوصي حضوري. فالتعليم عن بُعد، وإن كان ظاهرة قديمة كانت تتم بطريقة الدراسة بالمراسلة، إلا أنها ومع التطور التقني والتكنولوجي أضحت أكثر جاذبية لما توفره من فرص مناسبة للتعلم، وحلول لمشكلات مختلفة. إذ "يُحقق هذا النوع من نظام التعليم مبدأ تكافؤ الفرص، والتغلب على العائق المكاني والزمني، والاستفادة من الكفاءات المؤهلة بدلاً من إهمالها،، فضلاً عن تخفيف الضغط على المؤسسات التعليمية النظامية"⁽²⁾. كما أن النهايات - وفقاً لما يُشير الباحث - ستطال أيضاً المناهج التعليمية التي عكفت المدارس والجامعات على تكريسها طيلة العقود الماضية، والتي جاءت استجابة لاحتياجات السوق في عصر

¹ حياة يناجي، "التعليم عن البعد والتعليم الإلكتروني وأنظمة إدارته ومعايير"، ضمن وقائع "الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق (التجربة الجزائرية أنموذجاً)/ الجزء 3"، (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، ص 9. = متوفر على الرابط:

www.uploads.labs.ummto.dz.com (تأريخ التصفح: 2024/9/3)

² رمضان خطوط، "التعليم عن بعد .. إستراتيجية التعلم المستمر مدى الحياة"، ضمن وقائع "الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق (التجربة الجزائرية أنموذجاً)/ الجزء 3"، (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، ص 88. = متوفر على الرابط:

www.uploads.labs.ummto.dz.com (تأريخ التصفح: 2024/9/3)

(الاقتصاد الصناعي)، أي العمل في المصانع، فتلك المناهج لم تعد مناسبة لاحتياجات السوق في عصر (اقتصاد المعرفة). إذ يتساءل الباحث مُستكراً، عن قيمة مؤسسات تعليمية تُعدّ لمهن ستختفي في المستقبل (مثال: الطباعة ثلاثية الأبعاد التي ستحل محل مهنة أخصائي تقويم الأسنان). وعليه، يتعين على تلك المؤسسات إذا ما أرادت المحافظة على أداء دورها ووظيفتها، مواكبة تطورات عصر اقتصاد المعرفة، وحث العاملين فيها على الجمع ما بين شرائط العلم والخبرة في مجال التخصص والقدرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن، الاطلاع على العلوم والفنون المجاورة لمجال التخصص بُغية تقديم نظرية شمولية لمرئياتها (من الطلبة) عن المشكلات التي يتم تدريسها. وانطلاقاً من هذه الفكرة، وتأسيساً عليها، يذهب الباحث إلى نهاية التخصص العملي؛ إذ يرى أن المستقبل سيكون للتكامل المعرفي والتخصص المعزّز بالخلفية المعرفية المتنوعة من التخصصات المجاورة. ويستدل على ذلك بالثورات التكنولوجية؛ فالتوجه المتزايد نحو الهاتف الذكي، "التلفزة" الذكية، والسيارات الذكية، ما كان لينجح لولا تضافر تخصصات متعددة وتكاملها. كما أن الحدود الفاصلة بين التخصصات العلمية المختلفة آخذة بالتلاشي مع تنامي التوجه نحو التكامل المعرفي؛ كالتواهر البيولوجية التي أصبحت تُدرّس من منظورات فيزيائية واجتماعية.

ومن مظاهر النهايات الأخرى التي يوردها الباحث في المجال التعليمي .. نهاية الشهادات؛ مع التحول نحو الكفاءة في التوظيف بدلاً عن الشهادة. فسعي الدول لبسط سلطتها المادية والرمزية من خلال حصر دور الجامعات في منح الشهادات (الوطنية) انتهى. فالشركات الرأسمالية العالمية باتت اليوم تبحث عن الكفاءة لا الشهادة وفي أسواق دولية لا محلية. وما توقيع الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في (26 يونيو/ حزيران 2020) أمراً تنفيذياً يأمر فيه الحكومات الفدرالية بالتوظيف بناءً على القدرات والمهارات بدلاً عن الشهادات الأكاديمية إلا شاهد بيّن على ذلك.

ثانياً. نهايات في المجال الثقافي والإعلامي

يُرجع الباحث تلك النهايات إلى هيمنة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ودخول العالم إلى عصر (الرقمنة). وهو ما أدّن بنهاية الوسائل التقليدية لنقل المحتوى ونهاية الإعلام التقليدي. فبتنا اليوم، نشهد الكتب والصحف الرقمية (كبديل عن الورقية) المتاحة على الأجهزة الإلكترونية من حواسيب وهواتف ذكية. فضلاً عن، نهاية الفضائيات التقليدية التي تعمل بطريقة التقاط البث عبر الأقمار الصناعية

لصالح الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). إذ تؤكد أغلب الإحصاءات ان الفئة العمرية (من 18 إلى 35) سنة باتت تستمد أخبارها من شبكة (الإنترنت). فالإعلام الرقمي هو ثورة الإعلام الجديد. فيما تزايدت جاذبية التسويق الرقمي (على مستوى الإعلان) بالنسبة للمنتجين؛ مع ما يوفره من خيارات أكبر بتكلفة أقل واستهداف أكثر دقة لشريحة المستهلكين. وبالنظر لأهمية الإعلام الرقمي كمصدر أساسي للمعلومات في العصر الحديث، بات العالم يشهد اليوم انتقالاً للتنافس الدولي من الهيمنة في العالم الواقعي إلى مساعي الهيمنة على العالم الافتراضي وشبكة الإنترنت. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك، "إفصاح حكومات كثير من الدول عن رغبتها في إخضاع شبكة الإنترنت إلى اتفاقية دولية متعددة الأطراف، على غرار شبكة الهاتف، إذ ترى تلك الحكومات أن منظمة "ايبك" (أو "مجموعة الإنترنت لأسماء العناوين والأرقام") - وهي منظمة خاصة غير حكومية أسستها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 لإدارة جميع مهام الإنترنت-، باتت تمثل أداة للهيمنة الأمريكية. إذ تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بسلطة فوقية على المنظمة، بينما لا تتمتع لجنة المستشارين التابعة للمنظمة - والمؤلفة من ممثلين من دول أخرى- بأية صلاحيات حقيقية" ⁽¹⁾. وسعيًا لكسر الهيمنة المعلوماتية للولايات المتحدة الأمريكية، وللتقليل من سيطرتها على مصادر المعلومات، اتخذ الممثل الأسبق لبريطانيا والاتحاد الأوروبي "ديفيد هندون" خطوة متقدمة بتقديم اقتراح لإنشاء هيئة جديدة تحدد السياسات العامة للإنترنت، ونموذج تعاوني يضم حكومات ويكون مسؤولاً عن الإشراف الكلي. وقد نالت هذه الفكرة، التي طُرحت حينها في مؤتمر جنيف في 30 تموز 2005، مساندة غالبية الدول ومن ضمنها البرازيل والصين وكوريا وإيران، بينما ردّ المندوب الأمريكي على المقترح بالقول ان بلاده ((لن تسمح بأي حال من الأحوال بإدخال تعديلات في الوضع الحالي لشبكة الإنترنت))، مضيفاً ان التغييرات المقترحة ستكون ضد (الدور التاريخي) الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المستوى الأعلى لشبكة الإنترنت" ⁽²⁾.

فضلاً عما تقدم، يُلقي الباحث الضوء، على التأثيرات السلبية لعصر (الرقمنة) على "المتقف" ودوره في المجتمع. موضحاً، ان العالم يعيش اليوم تراجعاً لدور المتقف مقابل نظام "التقاهة" السائد. فقد أصبح بإمكان الجميع أداء دور المتقف من خلال استحداث قناة خاصة به على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي وتكوين جمهوره الخاص. وما يستتبع ذلك من نهاية التفكير أو الانتقال إلى نظام جديد

¹ نادية عباس هاوي، "التنافس الدولي للسيطرة على مصادر المعلومات"، الملف السياسي، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (95)، (أيار / 2011)، ص 12.

² المصدر نفسه، ص 13.

للمعرفة، إذ يتم التحول من المعرفة إلى تلقي المعلومة بل إلى سرعة المعلومات المدمرة للتفكير، لأن المفكر يحتاج إلى وقت طويل للتفكير وهو دائماً آخر من يتكلم. على أن هذا التحدي ليس الوحيد بطبيعة الحال، إذ يواجه المثقف الوطني (المحلي) ومنذ حُقبه من الزمن تحدياً آخر، أضحى اليوم أكثر فتكاً وخطورة مع التقدم الحاصل في وسائل التواصل الحديثة. ويتمثل هذا التحدي في المشاريع الهادفة إلى إلغاء الخصوصية الثقافية للمجتمعات، تمهيداً لإنهاء الثقافات المحلية لصالح ثقافة عالمية (مُعولمة). إذ تهدف تلك المشاريع إلى "فرض المحتوى الفكري والمادي لحضارات وثقافات القوى (الساعية للهيمنة)، والعمل على نشرها بين شعوب الدول الأخرى بغية تهيئة أرضية متقبلة لفرض أنموذجها الحضاري. ومن ثم أدائها لأدوار عالمية أكثر سعة في مراحل لاحقة" (1).

ثالثاً. نهايات في المجال الاجتماعي

يُعرف الإنسان على أنه "كائن اجتماعي بطبعه". فهو يميل فطرياً إلى الاجتماع والتعارف والاختلاط بأبناء جنسه وإلى تكوين الأسرة التي تُعد اللبنة الأولى في تكوين المجتمع، قال تعالى: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)) [الحجرات: 13]. إلا أن هذه الطبيعة الفطرية الاجتماعية عند الإنسان أضحت مهددة - وفقاً للباحث - مع انتشار (الفردانية) التي حلت محل المجتمع. وما رافق ذلك من شيوع أمراض العصر (كالعزلة والوحدة)، على الرغم من، الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي. فضلاً عن، تحول المجتمع ذاته إلى جماعات صغيرة عرقية ودينية، وحلول الولاء والانتماء للجماعة محل الإحساس بالانتماء للمجتمع. كما يضيف الباحث شواهد أخرى للنهاية في المجال الاجتماعي، تتمثل بالآتي :

- نهاية الطبقة الوسطى: تاريخياً كانت الطبقة الوسطى (المثقفة) هي الحاملة للواء التغيير، ومصدر الثورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فهي "معروفة بصورة عامة بتقديرها للحريات الشخصية، وهي بخلاف الطبقة الميسورة تميل إلى تفضيل الديمقراطية على القائد القوي أو الحكم العسكري. هذا ما أكدته نتائج المسح العالمي للقيم، الذي أظهر أيضاً أن الغالبية العظمى من أبناء الطبقة الوسطى يتميزون باهتمامهم

¹ خضر عباس عطوان، "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 142.

بالسياسة" ⁽¹⁾. كما يُصنّف أبناء هذه الطبقة من ضمن فئة الرأي العام المثقف أو الواعي، كتميز له عن الرأي العام التابع الذي يُعرّف أيضاً بالرأي العام المُنقاد أو المُنقاد. ويمتاز الرأي العام المثقف بأولوية عنصر العقل وتقديمه على عنصر العاطفة أو الحماسة الذي نتلمسه عند الرأي العام التابع ⁽²⁾. لذلك، فإن لأبناء الطبقة الوسطى دور كبير في تثقيف مجتمعاتهم وتوجيه الرأي العام فيها، فضلاً عن، تشكيل الوعي الطبقي الذي يُعدّ عامل مهم في الصراع الطبقي من أجل تحصيل حقوق الطبقات الفقيرة والمسحوقة. ذلك الوعي الذي أشار "كارل ماركس" إلى أهميته في دراسة له عن طبقة العمال (التي تصنف من ضمن الطبقات الفقيرة)، "مؤكدًا أن العمال قبل أن يطوروا وعياً طبقياً كانوا في الواقع يعيشون بوعي زائف، وأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين العمال والمالكين تشكل الوعي الطبقي الذي بإمكانه الإطاحة بالنظام الرأسمالي ثمّ المضي قدماً لبناء نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد قائم على المساواة بدلاً من الاستغلال" ⁽³⁾. وبناءً على ما تقدم، فقد أصبح التخلص من الطبقة الوسطى أو على الأقلّ تحييدها وتقييد فاعليتها في المجتمع، مطلباً للطبقة المهيمنة (المستبدة) لما تمثله لها من مصدر إزعاج. كما أسهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى إنهاك الطبقة الوسطى بفعل غلاء المعيشة والقروض. وبالتالي، أصبحنا أمام هندسة اجتماعية جديدة للطبقة مكونة من خمس طبقات هي: (تحت عتبة الفقر، الفقر، الأشكال الجديدة للفقر، الأغنياء في وضعية الهشاشة، والذين يملكون كل شيء).

- نهاية الصراع الطبقي: في ظل سحق الطبقة الشعبية وإنهاك الطبقة الوسطى.
- نهاية الأسرة: مع اختراع الدولة للمدرسة وتوظيفها في خدمة مشروع الدولة وليس في مصلحة تربية الأطفال. إذ تسعى الدولة إلى إلغاء رقابة ومشروع الأسر مع أبنائها واستبداله بمشروع ورقابة الدولة (لاسيما في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية المتسلطة). يضاف إلى ذلك، ارتفاع معدلات الطلاق وانتشار ما يُعرف بـ (الأسر أحادية الوالدية).

¹ مطبوعة الأمم المتحدة بعنوان: "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير"، 2014، ص 17. =متوفرة على الرابط:

www.unescwa.org (تاريخ التصفح: 2024/9/5).

² عامر حسن فياض، "الرأي العام وحقوق الإنسان"، (بغداد: بلا مط، 2003)، ص 19.

³ طارق عبد الحافظ الزبيدي، ليلي مباركي، "الوعي المجتمعي ودوره في بناء الدولة العربية: رؤية فكرية"، مجلة العلوم السياسي، (بغداد: كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد (66)، (كانون الأول/ 2023))، ص 40.

- نهاية الخصوصية: التي تُعد ضريبة التقدم التقني والتكنولوجي وما نتج عنه من تلاشي الحدود الفاصلة بين الفضاء العام والخاص. فمثلاً تقوم شركات التقنية العالمية، من حينٍ لآخر، بتحديث شرط الخدمة وسياسة الخصوصية وإعلام المستخدمين بشروطٍ جديدة لإدارة بياناتهم وتخزينها واستخدامها وهي غالباً شروط تستبجح خصوصيات المستخدمين. هذا فضلاً عن، سعي الحكومات للضغط باتجاه إنهاء "التشفير" والحصول على الخوارزميات السرية لفك شفرات المعلومات الخاصة بالأفراد.
- نهاية السعادة: تشير الدراسات العلمية ان للسعادة أسباب عدة من أهمها؛ العلاقات الاجتماعية (كالحيات الأسرية والزواج والصدقة)، الرضا عن العمل، الرضا عن الدخل، وقت الفراغ، التعليم والثقافة وغيرها. لكن، ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم وما رافقها من ازدياد الظروف المالية الضاغطة بسبب محدودية الدخل وغلاء المعيشة والتضخم وانحياز القدرة الشرائية للفرد كل ذلك أدى إلى تراجع الدعم المادي والعاطفي والمشاركة في الاهتمام في العلاقات الأسرية (مثال ذلك: الأب والأم اللذان يقضيان أوقات طويلة في العمل لتأمين معيشة أولادهم وان كان ذلك على حساب الوقت المخصص للأسرة، الأسباب الاقتصادية للطلاق والتفكك الأسري، عزوف الشباب عن الزواج بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية). كما ان الرضا عن العمل والدخل لا يتحقق مع أجر لا يؤمن الكفاية والحياة الكريمة ولا يواكب غلاء المعيشة ومستوى التضخم. أما أوقات الفراغ التي يقضيها الفرد مع أسرته أو في القراءة والمطالعة أو في اللعب والاسترخاء وسماع الموسيقى ونحوها فقد أصبح محدوداً وضيقاً بسبب العمل وملحقته، كالتدريب والتعليم المستمر لمواكبة المعارف والمهارات المستجدة، الذي استنزف جزءاً كبيراً من وقتنا. وذات الأمر يُقال بالنسبة للتعليم والثقافة في زمنٍ نشهد فيه تخلف التعليم وفشله.

رابعاً. نهايات في المجال الاقتصادي

لعل من أهم مظاهر النهايات التي يوردها الباحث في المجال الاقتصادي هي نهاية السوق. إذ يُبين الباحث، ان الأسواق والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والتي تشتغل بنماذج أعمال تقليدية في طريقها إلى النهاية. ويأتي ذلك مع غياب الإمكانيات المالية اللازمة لإنجاز التحول الرقمي المطلوب، فضلاً عن غياب سياسات ورؤى ومشاريع واضحة وفعالة للدولة لحماية المؤسسات الوطنية من "تغول" المؤسسات العالمية. فمن المرجح، ان تقضي المؤسسات الكبرى (ذات نماذج الأعمال الحديثة) على عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ما سينتج عنه تشرد عشرات الملايين من العاملين

مع أسرهم، وستكون الفاتورة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية وفق النموذج الرأسمالي "المفترس" في القرن الواحد والعشرين باهضة وأكثر توحشاً مما كانت عليه في القرن العشرين. إذ يتوقع ظهور طبقة اجتماعية جديدة لا تصلح لأي شيء، فيما بدأت رأسمالية القرن الواحد والعشرين البحث بجدية عن حلول لهذه المشكلة من قبيل (راتب عجز عالمي) يحمي من التشرّد ويكفي للأكل والنوم، أي ظهور طبقة اجتماعية فقيرة تعيش في مستوى اقتصادي متدني في حدود "خط الفقر المدقع" الذي يُقاس - بالحد الأدنى - من الدخل (القيمة النقدية) المطلوب للفرد لكي يحصل على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية للإبقاء عليه نشطاً والقيام بوظائفه" ⁽¹⁾. أي بعبارة أخرى، إعادة إنتاج منظومة العبودية العالمية.

كما ان ظهور مثل هذه الطبقة الاجتماعية أو توسعها - كونها موجودة في الأصل - سيؤدي في المستقبل إلى تفاقم المشاكل والأمراض الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الفقر من قبيل: اتساع رقعة الجهل والتخلف، هجرة اليد العاملة، وتنامي معدلات الجريمة في المجتمع. إذ تشير العديد من الدراسات إلى "وجود علاقة عكسية (مثلاً) بين مستوى الدخل ومستوى التسرب من التعليم، فكلما انخفض الدخل ازدادت إمكانية تسرب الطلبة، كما يترتب على التسرب آثاراً ضارة تتكبدتها التنمية البشرية، كونه يهدد التمكين الإنساني ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي مع محيطهم الاجتماعي، فضلاً عن، خلق المواقف السلبية والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع ومؤسساته وقوانينه ويسهل تعرض هؤلاء المتسربين للانحراف" ⁽²⁾، والاستغلال من قبل عصابات الجريمة المنظمة. كما يرتبط ارتفاع معدلات الفقر في مجتمع من المجتمعات، بظاهرة هجرة اليد العاملة الباحثة عن فرص أفضل للعمل والسعي إلى تحسين مستوى دخلها. وغالباً ما تكون هذه الفئة الأكثر عرضة للاستغلال ولضحايا الجريمة بأنواعها المختلفة، "فهم يُستأجرون كـ ("عبيد" Slave Labors)، ويعملون تحت ظروف قاسية، بأجور أقل من الحد الأدنى" ⁽³⁾.

بناءً على ما تقدم، يوضح الباحث، ان الأزمة الحالية التي تشهدها الأسواق والمؤسسات التجارية، ليست كالأزمات العابرة في سياق الدورة الاقتصادية المتعارف عليها (الانتعاش ثم الذروة ثم

¹ حسين شخّارة (وآخرون)، "البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان)"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص 71.

² صادق علي حسين، "رؤية في سياسات إعادة إعمار المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية في العراق"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار/ 2017)، ص 204.

³ عزيزة عبد الله النعيم، "الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 101.

الركود ثم الكساد ثم الانتعاش من جديد.. وهكذا)، وإنما الأزمة الحالية عنوانها خارج الدورة الاقتصادية، فهي "تفجير" رأسمالي عالمي "مفترس" للأسواق من الداخل. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك، شركة (أمازون) "المعولمة" وأذرعها التجارية المتخصصة بإمكاناتها التي تكاد أن تكون لا محدودة. إذ "فجرت" تلك الشركة قطاع التجارة الإلكترونية من الداخل وتسببت في إفلاس الكثير من المنافسين الجدد والقدامى، ومع التوسع المطرد لهذه الشركة من قطاع الكتب إلى قطاع الإلكترونيات إلى قطاع اللوجستك إلى قطاع المواد الغذائية .. أصبح "السوق هو أمازون وأمازون هو السوق".

ومن النهايات الأخرى في المجال الاقتصادي التي يوردها الباحث ما يلي :

- نهاية النقود: إذ يشهد العالم تراجع تدريجي في استخدام النقود الورقية بفعل تأثير التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات ما أدى إلى تخزين الأرصدة بطريقة إلكترونية، كما انتشرت آليات الدفع الإلكترونية كبطاقة السحب الآلي أو البطاقة الائتمانية في مقابل تراجع الدفع بالنقود الورقية. ومما يعزز من هذا التوجه، رغبة الدول وحاجتها لتتبع جميع المدفوعات ومحاربة الاقتصاد غير المهيكل والتهرب الضريبي، إذ يمثل الدفع الإلكتروني طريقة فعالة لتحقيق هذا الهدف. هذا فضلاً عن، تزايد التجارة الإلكترونية عبر مواقع شبكة الإنترنت الذي يحتم زيادة استخدام النقود الإلكترونية، كون تلك المواقع لا تقبل التعامل بالأوراق النقدية أو العملات المعدنية.
- نهاية الوظيفة العمومية: ويتضح ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي أخذت بعض الدول العمل بها من قبيل: عدم استبدال الموظفين المتقاعدين بموظفين جدد (مثال: قانون "ساركوزي" بفرنسا بعدم استبدال موظف واحد من كل موظفين أحيلا على التقاعد)، التوجه نحو إنهاء مبدأ التوظيف مدى الحياة واعتماد التوظيف بالتعاقد، منح القروض وتشجيع الأعمال الخاصة، وأخيراً التوجه العالمي المتزايد نحو تبسيط الإجراءات و"رقمنة" الخدمات الحكومية مما سيجلب عليه تقليص كبير في احتياجات الإدارات الحكومية من الكادر البشري وهو ما سيؤدي بدوره إلى تزايد خطط الاستغناء وتراجع خطط التوظيف.
- نهاية أنظمة التقاعد: نتيجة تجاوز عدد المستفيدين لعدد المساهمين مما أدى إلى عجز صناديق التقاعد في بعض الدول (كفرنسا). وهو ما دفع بتلك الدول إلى تبني سياسة الرفع التدريجي لسن التقاعد الذي من المتوقع أن يصبح مع الوقت توجه عالمي. فقد تم رفع سن التقاعد من 60 إلى 62 إلى 64 إلى 65 إلى 70 سنة ... والهدف من هذه السياسة الرفع التدريجي لسن التقاعد للوصول

إلى متوسط العمر المتوقع للإنسان (الذي بلغ في عام 2015 بحسب تقديرات عالمية 71.4 عاماً). وبالتالي، تصبح نسبة وفيات الموظفين عند سن التقاعد تساوي أو تقارب 100%. هذا فضلاً عن إجراءات أخرى تكميلية، كمعاقبة الموظفين الذين يتقاعدون قبل السن الجديد للتقاعد بالاقطاع فيما سيستفيد أولئك الذين سيقومون بتأخير تقاعدهم من "مكافأة".

- نهاية الطاقة الأحفورية: فالطاقة الأحفورية التي تقود الحضارة اليوم في طريقها إلى محطتها النهائية، وذلك مع التوجه المتزايد لاقتصاديات العالم نحو مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع في إبرام (الصفقات الخضراء) الهادفة إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. فضلاً عن، المساعي الدولية "لحث الحكومات، خاصة في البلدان الصناعية، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة توجيه السلوكيات الاقتصادية في دولها، بما في ذلك فرض (الضرائب الخضراء)" ⁽¹⁾. ويأتي هذا التوجه في سياق الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي العالمي وظاهرة الاحتباس الحراري.
- نهاية الاستهلاك المسؤول: أحد الأبعاد الأساسية للاستهلاك المسؤول فضلاً عن أبعاد أخرى، كالاستهلاك الصحي وعدم الاستهلاك بما يفوق الاحتياج، هو "التضامن". لكن مع تراجع روح التضامن في ظل مجتمع الاستهلاك الأناني، وتفكيك الدولة المجتمعية، وتعزيز العولمة الأنانية التي أسست للارتباط المتبادل بدون تضامن، فكانت تكلفة هذا الاستهلاك الأناني باهضة على المستوى الاجتماعي؛ كالحقد الطبقي وارتفاع معدلات العنف والطلاق والانتحار. وفي الواقع، وعند الحديث عن موضوع الاستهلاك فلا بد من الإشارة إلى ظاهرة أخرى لا تقل سلبية عن ظاهرة الاستهلاك الأناني يُمكن تسميتها بـ (عولمة الثقافة الاستهلاكية) على مستوى العالم. إذ يُشير بعض الباحثين إلى "ان الثقافات الوطنية المتنوعة تُكتسح (في العصر الحالي) لصالح ثقافة عالمية جديدة تعتمد كلياً تقريباً على استهلاك المنتجات الجاهزة مثل "هامبرغر ماك الكبير" وأحذية "نيك" الرياضية. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن دور شركات الأعمال الكبيرة يتمثل في تحطيم التنوع الثقافي كي تبيعنا قدر ما تستطيع من منتجاتها الاستهلاكية. وبسبب ذلك، وُصمت العولمة الثقافية باسم (عولمة وجبات ماكدونالد)، إذ يظهر الناس على أنهم ببساطة مستهلكون إلى حد كبير للبضائع المنتجة. فالعلامة

¹ أنيسة أكحل العيون، "الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي، البيئي، الإنساني"، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2012)، ص 119.

الفارقة لهذه الثقافة العالمية، بالنسبة لكتاب مثل "ليزلي سكليز"، هي الالتزام العالمي بثقافة استهلاكية تعمل لصالح الشركات الكبرى" (1).

خامساً. نهايات في المجال السياسي

لعل من أبرز مظاهر النهايات في المجال السياسي التي يوردها الباحث هي **نهاية القيادة السياسية؛**

بمعنى افتقاد القيادات السياسية الحالية إلى الكاريزما والمصداقية. ويعزّز الباحث استنتاجه هذا بحقيقة أن المواقع السياسية القيادية (لاسيما في الدول المهمة والمؤثرة في العالم)، والتي كانت تُعدّ بالأمس إستراتيجية وتحتاج إلى الذكاء والحكمة، باتت اليوم تُشغل من شخصيات بخلاف ذلك، مثال تجربة "كيم جون" في كوريا الشمالية و"دونالد ترامب" في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، فإن تمكين هذا النوع من القيادات السياسية من مقاليد الحكم وصنع القرار في دولها، مع ما تتحلى به من سمات نفسية وصفات شخصية قد توصف بأنها مُعتلة، قد يشكل مصدراً لتهديد السلم والأمن، لا على مستوى تلك الدول فقط، وإنما كذلك على مستوى العالم. إذ يُعدّ الإنسان، وفقاً لأستاذ العلاقات الدولية "كينيث والتز Kenneth N. Waltz"، مصدراً من مصادر الحروب في العالم، ...، لكونه المحرك الرئيس في الأحداث" (2). فإن أخذنا بنظر الاعتبار، تجربة الرئيس الأمريكي السابق والمرشح الحالي للرئاسة الأمريكية "دونالد ترامب" مثلاً على ما باتت يُعرف بالظاهرة "الترامبية" في السياسة الأمريكية، نجد أنه ومع "سِمة العدائية التي تميل إليها شخصية "ترامب"، فإنه كان ميالاً أيضاً إلى الهيمنة، وعدم التعاون مع الآخرين. وهذا النوع من الشخصيات وفقاً لتحليل بعض علماء النفس، تزدهر أكثر في البيئات التنافسية (أوقات الحرب) ولا تزدهر أو تتفاعل في البيئات التعاونية (أوقات السلم)،، إذ تبين البحوث النفسية أن الأفراد الذين تتخفّض لديهم سمات الطيبة أو المقبولة يكونون غير جديرين بالثقة مع الآخرين، ولاسيما في أوقات السلم. فوفقاً لبعض علماء النفس، فإن تحليل شخصية "ترامب" وفقاً لمعيار انخفاض

¹ جوانيتا إلياس، بيتر ستش، "أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص 181.

² ياسر عبد الحسين، "الترامبية في سياقات الفكر الأمريكي"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (14)، (أذار / 2017)، ص 7.

الطبية، تُبين ان لديه ميل نحو استغلال ثقة الآخرين، ...، وميلاً نحو الخداع والتضليل" (1). وهذا ما ظهر جلياً، في "تقييم قامت به مؤسسة (PolitiFact) لبيان مدى صحة بيانات المرشحين للرئاسة الأمريكية في العام 2016. إذ أظهر التقرير ان (2) بالمائة فقط من ادعاءات "ترامب" صحيحة، وان (7) بالمائة هي صحيحة في الغالب، وأن (15) بالمائة هي نصف صحيحة، وان (15) بالمائة من ادعاءاته هي كاذبة في الغالب، وان (42) بالمائة هي كاذبة، و(18) بالمائة هي كاذبة بشكل صارخ. ووفقاً لهذا التصنيف حاز "ترامب" على درجة (75) بالمائة بنسبة ادعاءاته الكاذبة مقابل نسبة (66) بالمائة للمرشح "تيد كروز"، و(31) بالمائة لـ "بيرني ساندرز"، و(29) بالمائة لـ "هيلاري كلينتون". ووفقاً لتوقعات علماء النفس فإن سمات العدوانية والهيمنة التي تتصف بها شخصية ما، كشخصية الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، من شأنها أن توجه ضد أولئك الذين يعارضونها في الداخل والخارج" (2). أي أنها قد تُترجم على شكل مواقف عدائية أو قراراً بالحرب أو بالانسحاب من اتفاقيات دولية أو غيرها من المواقف والقرارات التي قد تهدد السلم والاستقرار العالمي.

ومن النهايات الأخرى في المجال السياسي، يعرض الباحث إلى نهاية الهوية السياسية والحدود الأيديولوجية الفاصلة بين الفاعلين السياسيين (أحزاب اليمين واليسار). إذ ان معظم المشاريع والبرامج السياسية أصبحت متشابهة وبدون "لون" سياسي أو أيديولوجي واضح ومتميز. وعلى الجانب الآخر، بتنا نشهد نهاية المشاركة السياسية من قبل الناخبين - أو على الأقل تراجعها - من خلال النسب المتدنية جداً للمشاركة في الانتخابات. وهو ما يؤشر بدوره إلى ظاهرة أخرى وهي نهاية الارتباط العضوي بالجماهير، إذ أصبحت الطبقة السياسية (أحزاب السلطة والمعارضة) عاجزة عن الوفاء بوعودها (وعود الدولة للشعب، وعود الأحزاب للناخبين، وعود المعارضة لأتباعها). وهو ما قاد بدوره إلى نهاية التأطير السياسي؛ فقد أصبحت الأحداث السياسية الكبرى، كحركة (احتلوا وول ستريت) وحركات (الربيع العربي)، تحدث بعيداً عن تأطير الفاعلين السياسيين التقليديين (أي القيادات والأحزاب السياسية)، الذين تراجع دورهم مع انتهاء الصراعات الجماعية التي خاضها الفاعلون السياسيون في الماضي؛ كالصراع الطبقي (المساواة الاجتماعية)، والصراع على الحقوق والحريات والاستقلال. وهو ما قد يؤدي إلى إعادة

¹ كرار أنور ناصر، "ترامب من الداخل: أثر المتغير الشخصي على الأداء القيادي للرئيس دونالد ترامب"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار/ 2017)، ص ص 53-54.

² المصدر نفسه، ص 54.

إحياء ما يعرف بالقيادات (الشعبوية) التي تعتمد بشكل كامل على الروح الثورية للشعوب ورغبتها في التغيير والسعي إلى إسقاط الهياكل المؤسسية القائمة التي لا تلبي مطالبها. إذ تمتلك تلك القيادات "جاذبية رفيعة في كسب ود الشعب عن طريق مخاطبة أحاسيسه من دون أن يكون لديها العدة النظرية الفكرية المقنعة، فهي لا تمتلك برامج جاهزة وإنما حالة من الاتجاه العام نحو مصالح الشعب العامة بشكل غير مبرمج مسبقاً" ⁽¹⁾. وهو ما قد يأتي بمزيد من حالة الفوضى؛ إذ لا تمتلك الجماهير، ولا قياداتها في هذه الحالة، خطة لليوم التالي بعد التغيير.

فضلاً عما تقدم، يستعرض الباحث مظاهر أخرى للنهايات في المجال السياسي تمثلت بالآتي :

- نهاية القيادة: ويراد بها النهاية في مجالات القيادة كافة (السياسية، الاقتصادية، الإدارية، والفكرية). وما

ينتج عنه من انعدام في الرؤية الإستراتيجية وضعف في القدرة على التعبئة والتأطير والتوجيه.

- نهاية الديمقراطية: مع "تغول" دولة الذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة، وما يستتبع هذه التكنولوجيات من تعظيم قدرة الدولة على التحكم والمراقبة والقمع، وتراجع الحريات بشكل مطرد مع توسع تكنولوجيات المراقبة وتطور الهندسة الجديدة للقمع.

- نهاية الحريات الفردية: مع التدخل المتزايد للدولة في الحياة الشخصية للأفراد، من خلال مراقبة الاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني واستخدام التطبيقات. فضلاً عن، إقرار تشريعات جديدة تسمح للدولة بمراقبة "التدوينات" على شبكات التواصل الاجتماعي وملاحقة النشاط على الإنترنت وشرعنة "القمع الإلكتروني".

- نهاية الدولة الاجتماعية: إذ يبدو ان مفهوم "الدولة الاجتماعية"؛ التي توظف وتمنح تقاعداً وحماية صحية وتعليماً مجانياً وتعويضات عن البطالة وعن الأبناء ودعمًا للمواد الأساسية وغيرها من الخدمات الاجتماعية في طريقها إلى الاختفاء. إذ يرى الباحث، ان الخدمات العامة المجانية (كالمدرسة العمومية والصحة العمومية والأمن العمومي .. إلخ) في شكلها الحالي هي من اختراعات القرن التاسع عشر ولم تعد صالحة لتوجهات رأسمالية القرن الواحد والعشرين. فالرأسمالية العالمية بحاجة إلى سياسات عمومية جديدة تحول الخدمات الاجتماعية إلى فرص استثمارية من قبيل: (المدرسة الخصوصية والمصحة الخصوصية والأمن الخاص .. ونحوها).

¹ ياسر عبد الحسين، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفطرت القوة"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار / 2017)، ص 17.

... نضيف إلى ما تقدم، ان السعي نحو تفريغ الدولة من مضمونها أو وظيفتها الاجتماعية، جاء متكاملًا مع إجراءات أخرى استهدفت تجريد الدولة من ملكيتها للقطاع العام - وفق المبدأ الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر) -، من خلال العمل على "تصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي بَعْدِهِ ملكية عامة للشعب. وهنا يقول صانعوا تقرير (لستر بيرسون)، التقرير الذي وضعه رئيس وزراء كندا الأسبق "لستر بيرسون" بناءً على طلب رئيس البنك الدولي الأسبق "روبرت مكنمارا" - بصراحة شديدة ما يلي : ((إننا نوصي بأن تقوم حكومات .. الدول بإنشاء نظام من الحوافز الايجابية لجميع الشركات الأجنبية والمحلية على السواء للمشاركة في الملكية العامة من طريق بيع الأسهم في أشكال ملائمة))⁽¹⁾. "وهنا يُلاحظ، ان واضعي التقرير وان كانوا قد حرصوا على بلورة المزايا والضمانات والحوافز التي يطلبها المستثمرون الأجانب من الدول المختلفة لكي يوافقوا على تصدير رؤوس أموالهم إلى هذه الدول، إلا ان واضعي التقرير لم يفكروا إطلاقاً في نوع الضمانات التي يتعين على المستثمرين الأجانب ان يقدموها إلى الدول لكي تكون الاستثمارات الأجنبية مفيدة لها"⁽²⁾.

- نهاية المصلحة العامة: ويرتبط هذا أيضاً بنهاية "الدولة الاجتماعية" الحامية للحق العام الذي ارتبطت المصلحة العامة تاريخياً به. فضلاً عن، انتشار لنظريات التنمية الذاتية التي غزت المكتبات والإنترنت وبرامج الإذاعة والتلفاز والتدريب والاستشارات، والقائمة على فلسفة المصلحة الذاتية المطلقة.
- نهاية الجنسية: بفعل تأثيرات العولمة بأشكالها المختلفة؛ كعولمة التعليم وسوق العمل والزواج، وسهولة

التنقل والسفر على المستوى الدولي، مما قلل من شعور الارتباط بالوطن الأصلي. فضلاً عن، الهجرة بأنواعها وما نتج عنها من ازدواجية الجنسية. وهذه الفكرة تتساق مع الرأي القائل بأننا بتنا نشهد اليوم حالة من تلاشي الحد الفاصل "بين ما هو عالمي وما هو محلي، وأصبحنا نتحدث عن المواطنة Citizenship، ليس في ضوء الحي أو المدينة أو حسب الدولة التي ينتمي إليها الفرد، ولكن في ضوء حقوق الإنسان العالمية، والسلام العالمي. - إذ يرى بعض الباحثين - ان الألفية الثالثة الخاصة بالتححرر disembeddedness (سترتبط) بفك أسر الإنسان والتفاعلات الإنسانية من السياق المحلي، وإعادة بنائها وهيكلتها عبر الزمان والمكان، وذلك سيوفر الأساس لربطها بالتفاعلات الأخرى التي تحدث في

¹ رمزي زكي، مصدر سبق ذكره، ص 191.

² المصدر نفسه، ص 191.

أماكن أخرى من العالم، وهو ما يمهد لخلق أشكال جديدة ومختلفة من الارتباطات، وظهور أشكال جديدة من المجموعات البشرية والمنظمات والمجتمعات، وشكل جديد للنظام العالمي ككل" (1).

- نهاية الغرب: يُشار عادةً بالعالم الغربي إلى (الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية) مجتمعة. وفي الواقع، فإن فرضية "نهاية الغرب" ليست بالجديدة. إذ يستعرض الباحث بعض من تلك الفرضيات على امتداد المائة سنة الأخيرة والتي تمّ تبنيها من قبل الكثير من العلماء والمفكرين الغربيين أمثال "اسوالد سبينغر" في كتابه (تدهور الحضارة الغربية)، و"باتريك بوكانان" في كتابه (موت الغرب). "أما وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" فقد تحدث عن عودة "دولاب" القوة مرة أخرى إلى الشرق بعد ان انتهى عند أقصى الغرب" (2). أما عن أسباب هذه النهاية فيتم إرجاعها إلى جملة من الأسباب منها، سياسية؛ ما له علاقة بصعود قوى دولية منافسة من غير الحضارة الغربية (كالصين الهند البرازيل وغيرها). وأخرى اقتصادية تعود إلى تراجع الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في مقابل اقتصاديات صاعدة منافسة (كالصين). فضلاً عن، الأسباب الديموغرافية أو ما يُعبر عنه بـ "الموت الديموغرافي" الناتج عن نقص السكان المرتبط بانخفاض معدلات الخصوبة، مع ارتفاع معدلات الشيخوخة مقارنة بمعدلات الولادة في أوروبا (القارة العجوز). زد على ذلك، ارتفاع معدلات الانتحار والإدمان على المخدرات ومعدلات الجريمة وتزايد أمراض الحضارة المعاصرة (كالإكتئاب والسكري). وهنا بالإمكان طرح التساؤل التالي، هل مع فرضية نهاية العالم الغربي قد نشهد نهاية الرأسمالية العالمية "المفترسة" التي ارتبطت غالباً بالدول الغربية؟.

يُجيب الباحث على التساؤل أعلاه، بنظرة "تشاؤمية"، موضحاً: ان من يُراهن على انهيار دولة أو مؤسسة أو قيمة ... لتنتهار الرأسمالية العالمية فهو مُخطئ وواهم. فالرأسمالية العالمية لا تربط مصيرها بمصير دولة أو شركة أو حزب أو أيديولوجية ...، فهي لها قدرة عجيبة على "تلبس" الأجساد الجماعية للأمم والدول والشركات والأحزاب .. دون أن ترهن مصيرها بمن تتلبسهم!.

¹ راسم محمد الجمال، "العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات"، بلامكان، الدار المصرية اللبنانية، بلاسنة، ص39.

² بشير عبد الفتاح، "أزمة الهيمنة الأمريكية"، (الجيزة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 162.

خُلاصة المراجعة :

بناءً على ما تقدم ذكره من أفكار، وفي إطار المراجعة والتقييم، يمكن استنتاج التالي :

1. تُعد الأفكار الواردة في الدراسة، محاولة جادة من قبل الباحث لاستشراف المستقبل بالاستناد إلى متغيرات ومعطيات واقعية يشهدها العصر الحالي، تشكل مؤشرات لإمكانية الانتقال إلى دورة تاريخية جديدة.

2. يُعد (المتغير المعرفي) هو العامل الأساس الذي يركز عليه الباحث ومن أبرز الفواعل المؤثرة في عملية الانتقال إلى دورة تاريخية جديدة. (فالمتغير المعرفي) بما يشمل من تطور علمي وتكنولوجي وتقني ورقمي، أسهم بالانتقال من عصر الاقتصاد الصناعي إلى عصر الاقتصاد المعرفي. وقد رافق عملية الانتقال هذه نهايات لمؤسسات مختلفة عرفها الإنسان وألفها منذ القرن التاسع عشر وفي مختلف المجالات التعليمية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، من خلال "تجسير" تلك المؤسسات أي الإنهاء التام لها أو على الأقل إعادة اختراعها بما يتناسب مع مقتضيات المرحلة الراهنة.

فضلاً عما تقدم، فقد أسهم التقدم التقني (الصناعي/ الرقمي)، والثورة الحاصلة في وسائل المواصلات والاتصال الحديثة، "بربط أرجاء العالم المختلفة. فتتحقق بذلك الاتصال (واقعيًا وفي العالم الافتراضي) بين قارات العالم الخمس. ولم تعد المسافات الجغرافية ... حائلاً دون اتصال الشعوب والأمم بعضها ببعض الآخر. وبناءً على ذلك فقد أوجد التقدم التقني مصالح مشتركة أو مترابطة في جميع الميادين تقريباً، اقتصادية وثقافية وسياسية، (وأسس لحالة من الوعي العالمي حول طبيعة المشكلات العالمية وسبل مواجهتها). إذ دفعت تلك الترابطات إلى الوجود، بشكل ضرورة ملحة، مشكلة التنسيق بين مصالح (وجهود) الدول المختلفة. (...) وتبعاً لذلك تغيرت المفاهيم القديمة التي كانت سائدة في العلاقات الدولية والدبلوماسية. فانحسر مفهوم السيادة المطلقة للدولة لحساب المنظمات الدولية التي ازدادت صلاحيتها يوماً بعد يوم. وقد تغير أسلوب العمل الدبلوماسي، فاختلفت الدبلوماسية السرية لتحل محلها الدبلوماسية العلنية والمعاهدات المكشوفة التي تجري أمام أنظار الرأي العام الدولي" (1). الذي تعزز دوره هو الآخر، "بفعل تأثير منظمات المجتمع المدني ودورها في تشكيل السياسات العالمية على مستوى العالم (...)"، وهو ما يظهر جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تنظمها - والتي تؤدي وسائل

¹ صادق الأسود، "علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"، بلا مكان، بلا مط، 1990، ص 226.

الاتصال والتواصل الحديثة دوراً محورياً فيها- إذ تدور تلك الحملات حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألبان الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة، فقد نجحت تلك الأنشطة في حشد آلاف المساندين لها في شتى أنحاء المعمورة" (1).

3. نهاية دورة تاريخية لا تعني نهاية للتأريخ .. فالتأريخ لا ينتهي. كما ان الدورة التاريخية الجديدة، وعلى الرغم مما ستشهده من تقدم علمي وتكنولوجي وولوج العالم إلى عصر الاقتصاد المعرفي، إلا انه يُتوقع ان يُصاحبها مظاهر سلبية من قبيل: انهيار لبعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الخاصة، تسريح للعمال والموظفين، ارتفاع معدلات البطالة، تنامي معدلات الفقر، هجرة ليلد العاملة، وظهور طبقة اجتماعية جديدة لا تستطيع مواكبة تطورات العصر الجديد. وبالتالي، ستكون مثل هذه الطبقة الأكثر عرضة للتهميش والاستغلال. الأمر الذي يُحتم على الحكومات والمنظمات الدولية والعامة في المجال الإنساني، مضاعفة جهودها في سبيل الحد من الآثار السلبية الناتجة عن مخاض دورة تاريخية جديدة.

4. تُعدّ الرأسمالية العالمية "المفترة" من أبرز الفاعلين في "لعبة" الصراع القائمة والساعين إلى ضبط حركة الدورة التاريخية الجديدة بما يخدم مصالحها. كما ان مصير تلك الرأسمالية لا يرتبط بمصير دولة معينة، إلى الحد الذي يمكن معه القول، انها أصبحت من أبرز اللاعبين من غير الدول المؤثرين في تفاعلات النظام الدولي. فالرأسمالية العالمية بكل مؤسساتها وشركاتها الكبرى العابرة للقارات وما تتمتع به من نفوذ، فضلاً عن فاعلين آخرين من غير الدول، قد تساهم في إعادة هيكلة النظام الدولي الحالي إلى شكل جديد غير مسبوق (أقلها في التأريخ الحديث والمعاصر) يتمثل بغياب القطبية وقيام نظام دولي بلا أقطاب. فبخلاف الرأي القائل بأن التعددية القطبية هو النظام الذي سيخلف الأحادية القطبية بعد أفول الهيمنة الأحادية الأمريكية، يُرجح بعض الباحثين من أمثال الباحث الأمريكي "ريتشارد هاس" في مقال له بعنوان (عالم بلا أقطاب: ماذا بعد هيمنة الولايات المتحدة؟ The Age of Non polarity; what will follow U.S Dominance) سيناريو آخر عن عالم بلا أقطاب، في إشارة منه إلى حقيقة "أن العالم اليوم لم يعد محكوماً بواسطة دولة أو أخرى، بل ان هناك الكثير من الفاعلين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أنواعاً مختلفة من القوة لا تؤثر إمكانية ظهور أقطاب حقيقيين بل على غياب الأقطاب. وحسب رؤية "هاس" هذه، فإن التحولات شملت شكل النظام الدولي، مشيراً إلى ان الدولة القومية فقدت

¹ سمر زكي الجادر، "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (55)، (كانون الثاني/ 2013)، ص 6.

محوريتها واحتكارها للقوة، وأصبحت الدولة تواجه تحديات من جميع الاتجاهات، وأصبحت القوة موزعة على الكثير من الفاعلين وعلى الكثير من الأماكن، فهناك المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع الدولي والتنظيمات المسلحة داخل الدول (والشركات الكبرى متعددة الجنسيات) ⁽¹⁾.

المصادر:

1. أنيسة أكحل العيون، "الأمن على اختلاف أبعاده: الغذائي، البيئي، الإنساني"، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2012).
2. بشير عبد الفتاح، "أزمة الهيمنة الأمريكية"، (الجيزة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
3. جهاد تقي صادق، "الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية"، (العراق: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993).
4. جوانيتا إلياس، بيتر ستش، "أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).
5. حسين شخاعة (وآخرون)، "البطالة والفقر: واقع وتحديات (الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان)"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).
6. حياة يناجي، "التعليم عن البعد والتعليم الإلكتروني وأنظمة إدارته ومعاييرها"، ضمن وقائع "الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق (التجربة الجزائرية أنموذجاً)/ الجزء 3"، (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، متوفر على الرابط: www.uploads.labs.ummto.dz.com
7. خضر عباس عطوان، "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).
8. راسم محمد الجمال، "العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات"، بلامكان، الدار المصرية اللبنانية، بلاسنة.

¹ كوشر عباس الربيعي، "التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن"، الملف السياسي، (بغداد: مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، العدد (95)، أيار 2011)، ص 7.

9. رمزي زكي، "الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).
10. رمضان خطوط، "التعليم عن بعد .. إستراتيجية التعلم المستمر مدى الحياة"، ضمن وقائع "الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق (التجربة الجزائرية أنموذجاً)/ الجزء 3"، (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، متوفر على الرابط: www.uploads.labs.ummto.dz.com
11. سرمد زكي الجادر، "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (55)، (كانون الثاني/ 2013).
12. صادق الأسود، "علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"، بلا مكان، بلا مط، 1990.
13. صادق علي حسين، "رؤية في سياسات إعادة إعمار المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية في العراق"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار/ 2017).
14. طارق عبد الحافظ الزبيدي، ليلي مباركي، "الوعي المجتمعي ودوره في بناء الدولة العربية: رؤية فكرية"، مجلة العلوم السياسي، (بغداد: كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد (66)، (كانون الأول/ 2023).
15. عامر حسن فياض، "الرأي العام وحقوق الإنسان"، (بغداد: بلا مط، 2003).
16. عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، (بغداد: بلا مط، 2009).
17. عزيزة عبد الله النعيم، "الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
18. كزار أنور ناصر، "ترامب من الداخل: أثر المتغير الشخصي على الأداء القيادي للرئيس دونالد ترامب"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار/ 2017).
19. كوثر عباس الربيعي، "التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن"، الملف السياسي، (بغداد: مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، العدد (95)، أيار 2011).

20. مطبوعة الأمم المتحدة بعنوان: "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير"، 2014. = متوفرة على الرابط:
www.unescwa.org
(تأريخ التصفح: 2024/9/5).
21. نادية عباس هاوي، "التنافس الدولي للسيطرة على مصادر المعلومات"، الملف السياسي، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (95)، (أيار / 2011).
22. ياسر عبد الحسين، "الترامبية في سياقات الفكر الأمريكي"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار / 2017).
23. ياسر عبد الحسين، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفرط القوة"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (14)، (آذار / 2017).